

الملخص التنفيذي

نافذة من الفرص ومخاطر عدم اغتنامها

مع سقوط نظام الأسد في كانون الأول/ديسمبر 2024، فُتحت نافذة من الفرص نحو التعافي القائم على السلام الدائم، ولكن هذه النافذة لن تبقى مفتوحة إلى ما لا نهاية. واغتنامها يتطلب أكثر من مجرد إعادة الإعمار من المنظور التقني؛ إذ يستلزم إعادة بناء النسيج الاجتماعي الذي لحقه ضررٌ بالغ، وإعادة صياغة العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع على أسسٍ راسخة من المساواة والشمول وتقلّص المسؤولية في مسار التعافي. وفي صميم هذا التوجّه، تأتي مسألة التصدي للواقعين المناخي والبيئي، حيث أنّ القرارات المتعلقة بتحديد الجهة التي تتحكم بالموارد المائية وكيفية البت بحقوق ملكية الأراضي واختيار المجتمعات التي تستفيد من الاستثمارات في البنى التحتية، كلّها سُشّكل مؤشراً حاسماً حول ما إذا كانت الحوكمة شمولية وعادلة، أم أنّها سُنّعت لإنتاج أنماط الإقصاء التي أسهمت في تأجيج النزاع. كذلك، فإنّ إيلاء اهتمامٍ مبكر للواقعين المناخي والبيئي، بما في ذلك ارتفاع درجات الحرارة وتزايد عدم انتظام هطول الأمطار وتكرار موجات الجفاف، لا يُعتبر خروجاً عن أولويات التعافي؛ بل هو ركيزة أساسية من الركائز التي تضمن استدامة التعافي.

نهجنا

يربط هذا التقييم بين تحليل المخاطر المناخية ومنظور الوقاية من النزاعات، ويحوّلها إلى نقاط انطلاق عملية للاستثمار وصنع التي طوّرتها - بما يتماشى (Weathering Risk methodology) السياسات. يركز هذا التقييم على «منهجية مواجهة المخاطر» مع السياق السوري - والتي تتناول قضايا المناخ والنزاع في آنٍ واحد لتحديد مجالات التقاطع بين الضغوط البيئية والهشاشة، وفُرص تعزيز السلام. يجمع هذا التقييم بين الخبرة التقنية والخبرة في السياسات العامة والواقع المعيشي للمجتمعات المحليّة وآراء الخبراء في 10 محافظات، انطلاقاً من أكثر من 230 مقابلة على مستوى الأسر والمجتمعات المحليّة، و٢٤ لقاءً تشاورياً مع الخبراء، إلى جانب المشاورات مع جهات معنّية في عمّان ودمشق.

عوامل الإجهاد المناخية والبيئية

تشهد سورية ارتفاعاً في درجات الحرارة، وانخفاضاً في معدلات هطول الأمطار مصحوباً بزيادة في تقلبها، فضلاً عن دورات أكثر حدة من الجفاف والفيضانات - وهي تغيرات تؤدي إلى انخفاض في الإنتاج الزراعي، وتفاقم أزمة ندرة المياه، وتعرض البنية التحتية المتضررة أصلاً لمخاطر إضافية. وفي ظل سيناريو الانبعاثات المرتفعة، من المتوقع أن ترتفع متوسطات درجات الحرارة بما يصل إلى 1.48 درجة مئوية على المدى القصير و2.55 درجة مئوية بحلول منتصف القرن، مع تأثير أكبر على الشمال الشرقي - وهو أهم منطقة إنتاج زراعي في سورية وتتميز بحساسية سياسية عالية. ولا تتوزع عوامل الضغط بالتساوي بين مختلف الفئات السكانية أو المناطق الجغرافية في سورية؛ فالنساء والشباب وكبار السن والنازحون، فضلاً عن سكان المناطق المتنازع عليها، يواجهون ضغوطاً متزايدة ستتفاقم بسبب تغير المناخ. ولا شك في أن نجاح أو فشل عملية التعافي عبر مختلف الفئات والمناطق سيحدد ما إذا كان هذا التعافي سيعزز التماسك الاجتماعي أم سيعمق الانقسامات التي أدت إلى اندلاع النزاع.

خلف الأرقام المُعلّنة بشأن المناخ، تكمنُ أزمةٌ بيئيةٌ تُؤثّر بالفعل على إمكانيات التعافي. تشهد أكثر من 85% من الأراضي الزراعية تدهورًا في التربة، كما أنّ الغطاء الحرجي تقلّص بحوالي الربع منذ عام 2011، بينما تتسبّب مياه الصرف الصحي غير المُعالجة بتلوث المياه السطحية والجوفية - ممّا يُساهم في تفشّي الكوليرا الذي أثقلَ كاهل النظام الصحيّ المتعثّر أصلًا. وفي عام 2025 وحده، تعرّضت مساحةٌ قدرها ٢٥٠٠٠ كيلومتر مرّبع من الأراضي المزروعة لظروف شبيهة بالجفاف. وما يزيد من خطورة هذه الضغوط هو اقترانها بالبنى التحتية الهشّة، والمؤسّسات الضعيفة، والتوتّرات المجتمعية المستمّرة.

سياق السلام والأمن

تواجه الحكومة الانتقالية في سورية مجموعةً معقّدة من التحدّيات المتداخلة:

- **الحوكمة والأمن:** تواجه الحكومة معادلةً صعبة تتمثّل في ترسيخ سلطة الدولة بالتوازي مع بناء شرعيّتها عبر حوكمةٍ شمولية، وضمان تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة وتعزيز القدرة على مواجهة آثار تغيّر المناخ على المدى البعيد بشكلٍ متوازٍ بدلًا من معالجة هذه القضايا بالتتابع.
- **الواقع الديموغرافي:** نزح أكثر من 13.5 مليون شخص بسبب الحرب - 6.1 مليون لاجئ في الخارج و7.4 مليون نازح داخليًا - ممّا أعاد تشكيل الجغرافيا الاجتماعية في سورية وزاد الانقسام الطائفي.
- **الإعلام وبيئة المعلومات:** يختلف شعور المجتمعات بالأمان بشكلٍ كبير، كما أنّ المعلومات متفرّقة وغالبيتها تنتشر عبر قنوات رقمية غير رسمية، ما يزيد الانقسامات ويؤجّج التوترات الطائفية عبر حملات التضليل.
- **التأثيرات الإقليمية:** تحتفظ تركيا وإسرائيل ودول الخليج بنفوذٍ واسع في المرحلة الانتقالية في سورية، كما أنّ رفع العقوبات قد جذب استثمارات إقليمية ضخمة من أجل إعادة الإعمار. ولكن، إذا لم تترافق هذه الاستثمارات مع جهودٍ تهدف إلى تعزيز القدرة على مواجهة آثار تغيّر المناخ وتلبية الأولويات المحليّة، فقد تُرسّخ نقاط الهشاشة على المدى البعيد بدلًا من معالجتها.

الهشاشة والقدرة على الصمود

- نقاط الهشاشة كثيرة في سورية وتطال جميع المجالات، ما يجعل تحديد الأولويات تحدّيًا مستمرًا. ومع ذلك، تمكّنت المجتمعات المحليّة من الصمود لأكثر من عقد من النزاع بفضل الشبكات المحليّة والمجتمع المدني والقدرات التكيفيّة - وهي مقوّمات يجب ألاّ نُهمَل، بل ينبغي أن تُبنى عليها أيّ استجابة فعّالة.
- **الاقتصاد وسبل العيش:** تراجع الاقتصاد بأكثر من 50% منذ عام 2011؛ وانهارت سلاسل القيمة الزراعية؛ وغالبًا ما تفتقر النساء إلى فرص الحصول على الائتمان المالي والوصول إلى الجمعيات التعاونية. وتُعيل التحويلات المالية العديد من الأسر، بينما تُمثّل عودة المغتربين والمشاريع الصغيرة فرصةً حقيقية للتعافي، رغم هشاشتها.
 - **البنى التحتية والبيئة:** تضرّر ثلث البنى التحتية، وتُقدّر تكاليف إعادة الإعمار بنحو 216 مليار دولار أمريكي. استطاعت المجتمعات المحليّة أن تتكيّف نسبيًا على المدى القصير - لا سيّما مع انتشار الآبار التي تعمل بالطاقة الشمسية - لكنّ هذه الآليات سرّعت استنزاف المياه الجوفية، ممّا رسّخ نقاط هشاشة بعيدة المدى يصعب معالجتها لاحقًا.
 - **النسيج الاجتماعي ورأس المال البشري:** ترزعت الثقة بين المجتمعات المحليّة والدولة بشكل كبير، ولا يزال الشباب والنساء مُستبعدين إلى حدّ كبير من مناقشات التعافي؛ كما أنّ النزاعات القائمة حول الإسكان والأراضي والممتلكات تفرض ضغوطًا إضافية. وقد أدّت هجرة أعداد كبيرة من المهنيين إلى استنزاف رأس المال البشري الذي تعتمد عليه عملية إعادة الإعمار. ومع ذلك، صمد المجتمع المدني رغم التحدّيات - ورثًا تُشكّل استعادة الخدمات الصحيّة والتعليميّة بشكلٍ عادل حِزّ الأساس لتحقيق الاستقرار ووضع أساس متين لإعادة صياغة العقد الاجتماعي.

مسارات التقاطع الأساسية بين قضايا المناخ والأمن

يُحدّد التقرير خمسة مسارات رئيسية تتلاقى من خلالها المخاطر المناخية والبيئية مع الديناميكيات الأمنية الأساسية والظروف الاجتماعية-الثقافية لتؤدي إلى تفاقم التوتّرات أو تخفيفها، أو لتوليد بؤر اشتعال النزاع، أو لإعاقة التعافي المستقرّ في جميع أنحاء سورية.

1. دور الإعلام في تأجيج الاستياء العام وتعميق الانقسامات: في ظلّ البيئة الإعلامية المُجزّاة في سورية - التي تُهيمن عليها القنوات الرقمية غير الرسمية وحملات التضليل - تُطرح المظالم بشكلٍ منهجي من منظور طائفي، فتُهمّش أصوات الأقليات التي تتردّد أساسًا في التفاعل على منصات الإنترنت خوفًا من الاستهداف. وبمجرد أن تصبح الهوية الطائفية إطارًا أساسيًا لفهم الأحداث، لا يقتصر التضليل على عرض الانقسامات، بل يزيدها عمقًا. والأمر يطال شرعية الحكومة أيضًا: فسياسة إدارة الموارد الطبيعية، رغم كونها سليمة علميًا، قد يُعاد تصويرها على وسائل التواصل الاجتماعي على أنّها إجراءٌ تتّخذه الحكومة لمنع المجتمعات المحليّة من إعادة البناء - قبل أن تصل أيّ رسائل رسمية إلى الناس.

2. الضغوط المناخية والهشاشة الاقتصادية التي تزيد تهميش الشباب: يُعاني الشباب السوريون - الذين يُمثّلون ثلث السكّان - بشكلٍ كبير من الهشاشة الاقتصادية، والصدمات المناخية المتكرّرة، وسوق العمل المتضرّر جزّاء النزاع وانهيار قطاع الزراعة. ولا تقتصر هذه الأزمة على كونها اقتصاديةً فحسب: فبدون أساس اقتصادي متين، يفقد الشباب مكانتهم الاجتماعية، ويخسرون بالتالي شعورهم بالانتماء والقدرة على التأثير - مما يدفع الكثيرين منهم نحو العمل غير الرسمي، أو الهجرة، أو نحو الانضمام إلى الجماعات المسلّحة في بعض المناطق، فيبتعدون أكثر فأكثر عن المشاركة في الحياة المدنية والمجتمعية.

3. نقص الوعي المناخي وتأثيره على سوء التكيف وتأجيج حالة الاستياء بين الناس: في سورية، يشعر الناس بتأثير تغيّر المناخ غالبًا من خلال ما يحدث مباشرةً - مثل فشل المحاصيل، أو جفاف الآبار، أو عدم انتظام المواسم الزراعية - وليس كظاهرة هيكليّة طويلة الأمد. وفي ظلّ الأزمات الحادّة والمُتفاقمة، من الطبيعي أن يحدث هذا النقص في الوعي وهذه الفجوة في تحديد الأولويات. لكنّ العواقب كبيرة: فالقرارات الحالية حول أماكن عودة الناس وكيفية استخراج المياه وطريقة تنظيم التجارة الإقليمية سرّسّخ مسارات يصعب تغييرها لاحقًا إذ ستكون مُكلّفة للغاية. وعندما يغيب التفكير المناخي، يصبح سوء التكيف جزءًا من المنظومة، وعندما يكون موجودًا لكنّه مُنفصل عن واقع حياة الناس، حتّى السياسات السليمة قد تُعتبر نوعًا من أنواع الإهمال.

4. عدم المساواة في الوصول إلى الموارد والخدمات نتيجةً لتعثر المؤسسات وتغيّر المناخ: تُلقى الضغوط المناخية بظلالها على بيئة تُعاني من استنزاف شديد للموارد والخدمات الطبيعية، حيث يبقى الوصول إليها غير متساوٍ إلى حدّ كبير - سواء على أرض الواقع أو في التصرّورات العامّة. ومع استمرار العمل على وضع الصلاحيات الوزارية وآليات التنسيق بين القطاعات، فإنّ الخيارات المؤسسية المُتخذة حاليًا ليست مجرّد خيارات تقنية، بل سُنحدّد ما إذا كان الوصول سيصبح أكثر إنصافًا أم سرّسّخ أنماط الإقصاء.

5. الاضطرابات المناخية والتدهور الاقتصادي يدفعان القطاع الزراعي نحو الانهيار، ويزيدان من حدّة الفقر، ويؤدّيان إلى أساليب تكيف سلبية: يُواجه القطاع الزراعي في سورية ضغوطًا من جهات متعدّدة: فتداعيات النزاع، والضغوط المناخية، والتعرّض لتقلّبات السوق، كلّها عوامل تتفاعل بطرق تُهدّد بتجاوز قدرة المجتمعات الزراعية على استيعاب هذه الضغوط بمفردها. حتّى الآن، يُواجه المزارعون هذه الضغوط بمفردهم، مُعتمدين استراتيجيات تكيفيّة تبدو منطقية على مستوى الأسرة، لكنّها على المستوى العام تُسرّع التدهور الذي يسعون لتجنّبه. أمّا الأسر التي تُعيلها نساء، والرعاة، والمجتمعات الزراعية التي تعتمد على الأمطار في الشمال، فتواجه أشدّ العقبات - ولدى هذه الفئات تحديًا، حيث تشتدّ الهشاشة، يزداد خطر التطلّم والتشرّد وعدم الاستقرار.

توصيات استراتيجية لمنع النزاع

يُحدّد هذا التقرير ستّ توصيات رئيسية للسلطات الانتقالية في سورية، وفعاليات المجتمع المدني، والجهات المانحة الدولية، ومؤسسات التمويل المناخي التي تسعى إلى دعم عملية تعافٍ تتسم بالمرونة في مواجهة تغيّر المناخ وتمنع نشوب النزاعات.

- **إعادة النظر في مناطق الاستقرار الزراعي على أسس شفافة وشمولية ومُراعية للمخاطر المناخية:** إنّ مناطق الاستقرار الزراعي، التي حُدّدت عام 1975، تُعتبر غير عادلة في نظر الكثيرين ومصدرًا رئيسيًا لاستياء الناس عمومًا. لذلك، ينبغي إجراء مراجعة شفافة وتشاركية إذ من شأنها أن تُسهّم في إدارة المياه بأسلوبٍ قائمٍ على الأدلّة، وأن تُتيح للإدارة الجديدة فرصةً مبكرةً لإعادة بناء الثقة

وإظهار التزامها بالحوكمة العادلة. يجب أن تتضمن هذه المراجعة أحدث التوقعات المناخية والبيانات الهيدرولوجية، وأن تستند إلى الواقع السياقي الذي سُنِّطَ فيه. وفي ظلّ انتشار المعلومات عبر قنوات رقمية غير رسمية، وانشغال المجتمعات باحتياجاتها الملّحة، تُصبح طريقة عرض الإصلاحات وبناء الثقة حولها بنفس أهمية مضمونها التقني.

- **فُرْص عمل لا تتأثر بتغيّر المناخ وشركات صغيرة ومتوسطة الحجم تُسهِم في تعزيز التماسك الاجتماعي:** ينبغي تصميم برامج لخلق فُرْص العمل وتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم بحيث تكون عادلة وقادرة على التكيّف مع تغيّر المناخ - مع تجنّب الاستثمار في سُبل العيش وسلاسل القيمة التي يُحتمل أن تتأثر سلباً بتغيّر المناخ. يجب إعطاء الأولوية لبرامج التوظيف التي تجمع المجتمعات المُقسّمة حول مصالح اقتصادية مشتركة، من خلال التعاونيات المشتركة بين المجتمعات في الزراعة المتكيفة مع المناخ مثلاً، أو تركيب أجهزة الطاقة المتجددة وصيانتها، أو اعتماد تقنيات ترشيد استهلاك المياه.
- **خدمات الإرشاد الزراعي والخدمات البيطرية العادلة والمُراعية للمخاطر المناخية:** ينبغي دعم استعادة هاتين الخدمتين مع ضمان وصولهما بشكلٍ عادل إلى مختلف المناطق والفئات، انطلاقاً من بيانات حديثة حول المخاطر المناخية. ولا تقتصر أهمية إعادة تفعيلهما على الجانب التقني فحسب، لكنّها قد تدلّ أيضاً على التزام الدولة المتجدّد تجاه المجتمعات الريفية - التي شعر الكثير منها بالإهمال أو حتّى بالعقاب المُمنهج في ظلّ النظام السابق.
- **إعادة تأهيل البنى التحتية للمياه والطاقة بما يُحقّق عوائد اجتماعية مثمرة:** ينبغي إعادة تأهيل البنى التحتية بما يُحقّق التماسك الاجتماعي إلى جانب استعادة الخدمات، وذلك من خلال الوصول العادل إلى الخدمات في المجتمعات التي كانت تُعاني من الانقسام، والحوكمة الشمولية على مستوى المجتمع، وتوفير فُرْص العمل للسكّان المحليين من خلفيات متنوّعة. إذا نُقِّدَت هذه المشاريع بصورة عادلة وشفافة، يمكن أن تُوفّر بعضاً من أبرز مكاسب السلام المتاحة للإدارة الجديدة، كما أنّها تُعدّ أساسية لبناء الثقة في المجتمعات التي استُخدِمت فيها مسألة الوصول إلى البنى التحتية سابقاً كأداة للسيطرة أو العقاب.
- **الحوار والمصالحة حول القضايا المحليّة المشتركة:** يمكن استخدام التّحديات البيئية والخدمية المشتركة - مثل ندرة المياه، والحصول على الكهرباء، وإدارة النفايات، وتدهور الأراضي - كنقاط انطلاق غير مُسبّسة للحوار والمصالحة على المستوى المحلي، بما في ذلك عبر منصات التواصل الاجتماعي، وبين مجتمعات قد لا تتوافر لديها عادةً أرضية مناسبة للتواصل البناء. وينبغي أن يكون هذا الحوار وهذه المصالحة شموليّين بالفعل للفئات المهمّشة، بما في ذلك النساء والشباب والمجتمعات النازحة والعائدون الأكثر هشاشة.
- **موازمة البيانات وإنشاء منصة وطنية لرصد قضايا المناخ والأمن:** ينبغي إنشاء منصة بيانات موحّدة ومتراصة ومفتوحة، تجمع وتُنسّق بيانات المناخ والبيئة والزراعة والنزوح والزراع، والتي هي مُوزّعة حالياً بين عدّة وزارات ووكالات أُممية ومنظمات غير حكومية، بما يتيح إجراء تحليل متكامل وتوفير إنذارات مبكرة حول المخاطر المناخية والأمنية.

الناشر

منظمة أدلفي للأبحاث (شركة غير ربحية ذات مسؤولية محدودة)

91 ألت- موابيت

برلين، ألمانيا، 10559

هاتف: 0-8900068 (+49)

البريد الإلكتروني: office@adelphi.de | الموقع الإلكتروني: www.adelphi.de/en

المؤلفون

فين كالتنبوث

جوزفين كولير

جاناني فيفيكاناندا

إيما ويتاكر

الشكر والتقدير

أُعِدَّ هذا التقرير من قبل فين كالتنبوث، وجوزفين كولير، وجاناني فيفيكاناندا، وإيما ويتاكر من منظمة «أدلفي للأبحاث».

يتقدم المؤلفون بالخالص الشكر والتقدير إلى زملائهم الباحثين المحليين في سوريا: فرح الأسعد، وفراس عباس، ودارين المقت، وحسن عطار من مبادرة «رياديو المناخ السوريون»، وإلى ضياء غره (باحث مستقل) الذي ساهم أيضاً في الترجمة العربية والتدقيق اللغوي لهذه الوثيقة. كما نعرب عن امتناننا لشركائهم من أفراد وممثلي المجتمعات المحلية، الذين لعبت جهودهم دوراً محورياً في تسير هذه الدراسة. فقد أسهمت خبرات فرق البحث المحلية ومعارفها في إثراء العملية البحثية، كما ساعد دعمهم في التواصل مع مختلف فئات المجتمع على ضمان استناد هذا العمل إلى السياقات المحلية والواقع المعاش. وكان هذا التعاون أساساً للوصول إلى فهم أكثر عمقاً وشمولاً، ونحن نقدر عالياً تفانيهم وإسهاماتهم القيمة. تم إعداد هذه الوثيقة بدعم كريم من وزارة الخارجية والتنمية البريطانية.

التاريخ

تموز 2026

بدعم من